

بيان توضيحي – Zaitunay Bay

رداً على ما تم ويتم ترويجه على بعض وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي من أخبار كاذبة وإشاعات مغرضة مفادها أن "الزيتونة باي" تتعدى على الاملاك البحرية بإستئجارها متر الأرض من الدولة اللبنانية ب ٢,٥٠٠ ل.ل. في السنة وتؤجرها ب ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي، يهّم إدارة شركة إنماء واجهة بيروت البحرية ش.م.ل. مالكة المشروع الخاص المسمى بالزيتونة باي والمشاد على العقارين الخاصين رقم ١٤٥٥ و ١٤٥٦ من منطقة ميناء الحصن العقارية، التوضيح بأنّ الشركة هي شركة خاصة وليس لها أي عقود إيجار، إستثمار أو حتى بيع لا من قريب ولا من بعيد مع الدولة اللبنانية. وقد قامت الشركة بشراء العقارين المذكورين آنفاً منذ أكثر من ثلاثة عشر عاماً من سوليدير بمبلغ وقدره ٣١,٦ مليون دولار بموجب اتفاقيات بيع مسجلة حسب الأصول، مثلها مثل أي مشروع خاص قائم في المنطقه أو على الأراضي اللبنانية.

"الزيتونة باي" هو إبدأ مشروع خاص قائم على أملاك خاصة، يقع ضمن نطاق خليج القديس جاورجيوس، لكنه غير محايد للمياه، إذ يفصله رصيف عن البحر. إنّ هذا الرصيف لا تملكه الشركة ولا سلطة لها عليه، ولكن للأمانة وعلى حدّ علمنا فإنّ هذا الرصيف كان ولا يزال مفتوحاً للعموم.

لقد عانت الشركة لسنوات خلت من اجل تطوير هذا المشروع الخاص ولكن المفتوح للعموم وتكدبت خسائر جمّة وفي اصعب الظروف، عبر إستثمارها فيه من أجل جعله قبلة سياحية يفتخر بها اللبنانيون ويثبت قدرة القطاع الخاص على إظهار الوجه الحضاري والسياحي الأجل في لبنان في ظل فشل القطاع العام في إبراز هذا الوجه.

إنّ الشركة تؤيد وتشدّد على أيدي المتظاهرين عموماً وبالأخص في مطالبهم المحققة بإستعادة الأملاك العامة البحرية المنهوبة على طول الشاطئ اللبناني، غير أنّ زج الزيتونة باي في هذا دون إدراك أو تأكد، والتحركات اليومية التي تلتها ولا تزال تليها، فقط لأنّ أحدهم أطلق شائعة وأخذت بالتداول، بات ثقلاً لا يمكن للشركة تحمّله، يضاف الى الوضع الإقتصادي الصعب التي مرّت ولا تزال تمرّ به البلاد.

هذا المشروع المفتوح للعموم - دون استثناء - يعتاش منه أكثر من ١,٠٠٠ عائلة، ويساهم بشكل أساسي في إعلاء السياحة، تفعيل الدورة الإقتصادية، تمكين القطاع الخاص وإظهار الصورة الأجل للبنان، يطلب من الثوار وكلّ الشعب اللبناني توجيه البوصلة نحو الأملاك العامة البحرية المنهوبة على معظم الشاطئ اللبناني وعدم الوقوع في فخ الأخبار والإشاعات الكاذبة قبل التأكد من صحتها، لا بل على العكس دعم القطاع الخاص وبالأخص السياحي الذي كان وسيبقى الساندة الوحيدة للإقتصاد اللبناني.